

مشروطة ، لقاء كنفالة مالية قدرها ٧٥ الف ليرة اسرائيلية . فصادرت منه جواز السفر ، وطلبت منه اثبات وجوده مرة كل يومين لدى أقرب مركز للشرطة . بينما كان ليبسكي يرفض دوما الإجابة عن الأسئلة المطروحة عليه ، متذعرا بأنه يفعل ذلك طالما أنه يجمل محتوى الملف المتعلق بقضيته . وفي تلك الاثناء تبين ان والد ليبسكي ، موريس ، قد لحق به الى اسرائيل . واكتشف المشرفون على ملاحقة الفضيحة قضائيا بان الاب يشغل مسؤوليات في شركتين من الشركات التابعة في رأسمالها الى كلود ليبسكي . فهو يشرف على « مؤسسات ليبسكي » عبر شركة تابعة للأسرة وتقوم على تعاظمي تجارة المواد المعدنية المستعملة ، ولا سيما شراء مخلفات الجيش الفرنسي غداة انتهاء حرب الجزائر . وهذه الشركة يديرها ابنه كلود . كما هناك شركة اخرى مغفلة ، انشئت عام ١٩٦٥ برأسمال صاحبه كلود ليبسكي ، لبيع مواد البناء ومواقع الاشغال العامة (٢١) .

الماطلة وكسب الوقت

لجأ كلود ليبسكي بمساعدة محاميه في اسرائيل الى حيلة اخرى لاجباط طلب استرداده من جانب السلطات القضائية الفرنسية . فنتقدم من محكمة العدل العليا باسرائيل طالبا تقديمه للمحاكمة امام محكمة اسرائيلية قبل اتخاذ قرار بتسليمه الى القضاء الفرنسي . لكن المحكمة العليا رفضت هذا الطلب في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، وأشارت الى كون قرارات التسليم هي من صلاحية وزير العدل الاسرائيلي . فهو الذي يستطيع ارسال ملف القضية الى محكمة محلية مرفقا بطلب الاسترداد . واتخاذ القرار يرجع الى مثل هذه المحكمة بالذات . بينما يستطيع ليبسكي ان يستأنف قضيته امام محكمة العدل العليا .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، بادرت الجمعية الاسرائيلية لمكافحة النازية الى اتهام المحامي الفرنسي الذي يدافع عن ليبسكي بالتعاون مع النازيين خلال الحرب العالمية الثانية ومع حكومة فيشي . كما اتهمته بالعمل في حقل الدعاية المناوئة للسامية ، وتآلف كتاب عن اليهود بعنوان « الوضع العام والخاص لليهود في فرنسا » ، يؤيد فيه تطبيق القوانين النازية ضد اليهود في فرنسا . وطالبت الشرطة الاسرائيلية باعتقال المحامي الفرنسي لدى وصوله الى اسرائيل واحالته الى القضاء (٢٢) . مما أدى الى تخلي المحامي عن القيام بمهمة الدفاع عن موكله ، وإعلانه ان القرار الذي اتخذته بالتخلي هو في مصلحة كلود ليبسكي . وهكذا تولى القضية عدد من المحامين الاسرائيليين .

اكن الضغوط الفرنسية وافتضاح امر القضية على صفحات الجرائد في كافة انحاء العالم حالت بدورها دون المضي في الأرجاء والتسويف والماطلة . ففي صبيحة السابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٧٢ أمرت محكمة تل أبيب باعتقال كلود ليبسكي واعطته مهلة ٢٤ ساعة لاستئناف دعواه امام محكمة العدل العليا . وجاء هذا القرار نظرا لجلسة المحكمة التي سوف تخصص للنظر في طلب الاسترداد من جانب الحكومة الفرنسية ، ولئلا يستفيد ليبسكي من اطلاق سراحه للاختفاء والفرار . كما رفض القاضي استئناف محامي ليبسكي بالامتناع عن توقيفه بناء على وعد قطعه بعدم مغادرة البلاد . وابلغ ليبسكي ان باستطاعته اختصار الاجراءات لو اقدم على الرجوع الى فرنسا بملء ارادته .

بيد ان المحامي الاسرائيلي اخبر المحكمة ان موكله لا ينوي التهرب من التؤل امام القانون أو الهرب من البلاد . فهو على استعداد للوقوف امام قوس المحكمة ، لكنه يخشى الاينال محاكمة عادلة في فرنسا ، بسبب « اعتبارات سياسية ودينية وعرقية » (٢٣) . ورد النائب العام على مطالعة محامي الدفاع برفض الادعاء القائل ان ملاحقة ليبسكي في فرنسا تتم لأسباب سياسية ، مؤكدا ان الرجل لم يأت الى اسرائيل بحثا عن اللجوء السياسي . ثم اعلن أخيرا بأن كلود ليبسكي ليس مطلوبوا في فرنسا لكونه يهوديا ، بل